نبه على تقدم التصريح بهما للبعد بينه وبين الضمير وقوله في قوله كليه الخ
اي مع قوله والسور والسور كليا وجزئيا يدري كما في الكبير   موجبة
بفتح الجيم على الحذف والايصال اي موجب فيهما وبكسرها على الاسناد المجازي
المجازي وهذا هو المناسب لتسميته مقابلها سالبة   الواو للتقسيم
وهي فيه اجود من او كما صرح به غير واحد فلا حاجة الى جعل الشارح الواو
الواو بمعنى او   فالقضايا الاربعة اقول لو قال الاربع بغير تا لكان
اولى اذ لم يتقدم المعدود وحذفه مجوز لا مستحسن وقد وقع له تبعا
لكثير من ذلك فليتنبه له   اذا قول اذا هو الشرطية حذفت الجملة
التي تضاف اليها وعوض عنها التنوين على ما قاله الكافيجي والسيوطي وغيرهما
من محققي المتأخرين لا الناصبة للمضارع اذ لا مضارع هنا   لزمت
تضرب الاولى حذف اربعة لانها مكررة مع ما قبل الاربعة   الى
الثمان قال في الكبير بحذف الياء تخفيفا والاعراب مقدر عليها او ظاهر
على النون كما في قوله لها ثمانيا اربع حسان   واربع فثغرها ثمان
وتقدم التمثيل لهذه الاربعة اي عند قول المص اما بكل او ببعض او بليس
الخ   والمهملة في قوة الجزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد محقق
والزائد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الجزئية وكونه محكوما
به قد يتيقن تحققه لجميع الافراد كما في الانسان كاتب بالقوة لا يقتضي نقل
الحكم به من المتكلم على الجميع فسقط ما قيل هنا   والشخصية في
حكم الكلية لان الحكم في كل منهما على مصدوق اللفظ من غير خروج شيء منه
عن الحكم كما في الكبير ولما كان النسبة بين الشخصية والكلية ضمنيا
عن النسبة بين المهملة والجزئية لرجوع معنى المهملة الى معنى الجزئية
عبر بالحكم فيما بين الشخصية والكلية دون القوة المعبر بها فيما بين المهملة
والجزئية كذا ظهر فتامل قيل انه تمت فصول   هو هذا ان يدون لانسان
مثال لهما في السطر الاولى ومثال لهما في السطر الثاني لا شيء من الحيوان
حيوان ونبه من الحيوان بنوع لا شيء من الحكم الجزئية اي بما سمي هذا الاسم
سماه الطبيعية لان الحكم فيها انما وقع على طبيعة الكلي اي ماهية
لا ما صدق عليه من الافراد كما في الانسان نوع والحيوان جنس اذ لا شيء من

افراد الانسان بنوع ولا شيء من افراد الحيوان بجنس   ولا يصلح لان
يصدق الخ اذ لا يصدق قولنا كل انسان نوع ولا بعض بنوع ولا كل حيوان جنس
ولا بعض الحيوان جنس وخرج بهذا القيد المهملة فانها صالحة لذلك
والحيوان انهما داخلة في الشخصية هو احد اقوال ثلاثة ثانيها انها داخلة
في المهملة ثالثها انها قسم مستقل لا شخصية ولا مهملة قال في الكبير وهو
المشهور وقد رد في الكبير القول بانها شخصية بالاتفاق فلهذا احتاج
في الصغير انها شخصية والاقوال الثلاثة على انها معتبرة في العلوم وقيل
غير معتبرة فيها وهو مردود بما هو مبسوط في الكبير   الاول في الرتبة الخ
قال في الكبير والموضوع والمحمول متقدمان ذاتا على الحكم ومتاخران عنه
وصفا لانه اذا حصل الحكم حصل للطرف المحكوم عليه صفة الموضوعية
وللآخر المحكوم به صفة المحمولية   لان الاصل في المحكوم عليه التقدم
اي لان المحكوم به وصف له في المعنى والموصوف سابق على صفته في الخارج
والاعتبار وهذا جعل النحاة رتبة المبتدا التقدم واما جعلهم رتبة الفعل التأخر
عن مع انه موصوف الفعل في المعنى فلامر لفظي وهو ان الفعل عامل فيه ورتبة
العامل التقدم   لانه وضع اي اعتبر ولوحظ وعبارة ابن يعقوب يسمى
الاول موضوعا في القضية الحملية لانه يتخيل فيه انه كشيء وضع اي
نصب ليحمل عليه غيره وسمي الثاني محمولا لتخيل انه حمل على الاول
وسبب التخيل ان المفروض وهو الاول اصله ان يكون ذاتا والعارض اصله
ان يكون وصفا والذات احق بان يكون حاملا فيكون الوصف احق بان
يكون محمولا   حال كونهما بالسوية اشار الى ان قول المص بالسوية
حال من الموضوع والمحمول على مذهب اثبات الحال من الخبر او من ضميرها
بناء على ان المراد المسمى بالموضوع والمسمى بالمحمول كما اشار اليه الشارح بل
يذكران معا اي لفظا او نية كما في الكبير   والجزء الثالث النسبة الخ اعلم
ان للقضية جزئين اخرين غير الموضوع والمحمول وهي النسبة التي هي
تعلق احد الطرفين بالآخر ثبوتا او نفيا ووقوع تلك النسبة ولا وقوعها
فالجزء من القضية النسبة مع التزامها الاستلزام اولا وقوعها والرابطة تدل
على الوقوع اولا وقوع مطابقة وعلى النسبة المعقودة التزاما الاستلزام و

Copyright © King Saud University